﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ٧ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ٨﴾ [العلق: 6 - 8]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

أعظَمُ الطُّغيان تَناسي نِعَمِ المنّان

لمّا ذكر الله ﷻ في مَطلَعِ السّورة دلائلَ التّوحيدِ الظّاهرة، ومظاهرَ القدرةِ الباهرة؛ أتبعَهُ جلَّ شأنُهُ ببيانِ السَّبب الحقيقيِّ في طُغيان الإنسان وتكبُّرِه وتماديه عليه، وهو حبُّه للدُّنيا واشتغاله بها، وجعلُها أكبرَ همِّه، وذلك يُعمي قلبَه، وقد كان ينبغي أنْ يكونَ حينَ الغِنى والمَيسرة وكثرةِ الأعوان أشدَّ حاجةً إلى الله تعالى منه في حالِ الفقرِ والمَسكنة؛ لأنَّه في حالِ فقره لا يتمنَّى إلّا سلامةَ نفسِهِ وأعضائِهِ، أمّا في حالِ الغِنى فيتمنَّى ذلك ويتمنَّى سلامةَ مَماليكِهِ وأتباعِهِ وأموالِهِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَيَطۡغَىٰٓ﴾: (طغَى) أصلٌ صحيحٌ منقاسٌ، وهو مُجاوزةُ الحدّ في العِصيان، يقال: هو طاغٍ، وطغَى السّيلُ، إذا جاءَ بماءٍ كثيرٍ، وطغَى البحر: هاجَتْ أمواجُهُ[2]، وطغا طَغْوًا من بابِ (قال)، وطغَى من بابِ (تعِب)، والاسمُ الطُّغيانُ، وهو مُجاوزة الحدّ، وكلّ شيءٍ جاوزَ المقدارَ والحدَّ في العصيان فهو طاغٍ، وأطغيتُهُ جعلتُهُ طاغيًا، وطغَى السّيلُ: ارتفعَ حتّى جاوزَ الحدَّ في الكَثرة[3]، قال اللّيث: الطّاغية الجبّارُ العنيدُ، وقال ابنُ شُمَيل: الطّاغية الأحمقُ المُستكبرُ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 146.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (طغى).
(3) الفيّوميّ، المصباح المنير: (طغى).

الظّالم[1]، فهو الارتفاعُ والتّجاوُزُ عن الحدِّ المُتعارَف[2]. والمرادُ به في الآية: يتكبَّرُ ويَتجاوَزُ الحدَّ معَ الحُمْقِ والجَهْل.

2) ﴿ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾: (غني) أصلانِ صحيحانِ؛ أحدُهما: يدلُّ على الكِفاية، والآخَرُ صوتٌ؛ فالأوّلُ الغِنى في المال، يقالُ: غَنيَ يغنَى غِنًى، والغَناءُ الكِفاية، يقالُ: لا يُغني فُلانٌ غَناءَ فُلانٍ، أي: لا يَكفي كِفايتَهُ، وغَنيَ عن كذا، فهو غانٍ، وغَني القومُ في دارهم: أقاموا كأنّهم استغنَوا بها، والغانيةُ: المرأةُ استغنَتْ ببعلِها. ويقالُ: استغنَتْ بجَمالها عن لُبسِ الحليِّ[3]، يقالُ: غَنيت بكذا عن غيرِه (من بابِ تعِبَ)، ويُقالُ: تَغَنَّيْتُ بكَذا، وتَغانَيْتُ بهِ إذا أنتَ استغنيْتَ به[4]، فهو ما يُقابلُ الفقرَ، أي: عدمَ الاحتياجِ، ومن مصاديقِهِ: الكِفاية، والإجزاءُ، والتَّمَوُّلُ. والاستغناءُ يوجبُ التّظاهُرَ والطُّغيانَ والتّجاوزَ عن الحدِّ[5]. والمرادُ به في الآية: الاستغناءُ بالمالِ وغيرِه عنِ الآياتِ والإذعانِ لها.

3) ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾: (رجع) أصلٌ كبيرٌ مُطَّردٌ مُنقاس، يدلّ على ردٍّ وتَكرار، تقولُ: رجَعَ يَرجِعُ رُجوعًا إذا عادَ، والرُّجعى الرّجوعُ[6]، ورجعَ مِن سفرِهِ وعن الأمرِ يَرجِعُ رَجْعًا ورُجوعًا ورُجْعَى ومَرجِعًا، قال ابنُ السِّكّيت: هو نقيضُ الذَّهاب[7]، والرُّجوع: العَوْدُ إلى ما كان منهُ البَدءُ، أوْ تقديرُ البَدْءِ مكانًا كانَ أوْ فعلًا أوْ قولًا، وبذاتِه كان رُجوعُهُ أو بجُزءٍ من أجزائِه، أوْ بفعلٍ من أفعالِه، فالرُّجوعُ: العَوْدُ، والرَّجعُ الإعادةُ[8]، فهو العَودُ الى ما كانَ عليه قبلُ، مكانًا أوْ صفةً أوْ حالًا أوْ عملًا أوْ قولًا، والرُّجعَى لازمًا يُلاحظُ فيه الحَدَثُ من حيثُ هو، من دونِ نظَرٍ إلى جهةِ الصُّدورِ أوِ الوُقوع[9]. والمرادُ بهِ في الآيةِ: العَوْدُ إلى اللّه تعالى للحِسابِ والجَزاءِ.

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (طغى).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 7/ 85.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (غني).
(4) الفيّوميّ، المصباح المنير: (غني).
(5) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 7/ 289.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (رجع).
(7) الفيّوميّ، المصباح المنير: (رجع).
(8) الرّاغب، المفردات: (رجع).
(9) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 4/ 59.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

التّهديدُ والتّحذيرُ لكلّ طاغيةٍ بسوءِ المَصير

ابتدأتِ الآياتُ بكلمة ﴿كَلَّآ﴾ رَدْعًا وزَجْرًا لهذا الإنسانِ الَّذي كفرَ نعمةَ ربِّه بطُغيانِهِ واستكبارِهِ، فتجاوزَ الحدَّ في الطُّغيان والاستكبارِ على عبادة اللّه، وبالغَ في الطُّغيان؛ لأنَّه تعالى بنفسِهِ على الخَلْق بالأموال والأعوان، وتعدَّى عليهم بالبطشِ والكُفرانِ، فكانَ التّهديدُ لهذا الإنسانِ الطّاغي، والتّحذيرُ له من عاقبةِ الطُّغيان؛ فإلى ربِّك وحدَهُ المَرجِعُ والمَصير بالموتِ والبَعث، فيجازيكَ على أعمالِك الّتي اقترفْتَها بما تستحقُّ من تعذيبٍ وتنكيلٍ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

سرُّ الفصلِ في جُملةِ ﴿كَلَّآ﴾:

موقفُ الطُّغيان بعدَ استعراضِ كرَمِ المنّان

فصلَ النَّظمُ الكريم قولَهُ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ عمّا قبله؛ لكونِهِ مُستأنفًا استئنافًا ابتدائيًّا؛ إذ لا اتِّصال لهُ بما قبلَهُ بيانًا أوْ توكيدًا ... إلخ، وهذا ما ذهبَ إليه ابنُ عاشور بقوله: "اسْتِئْنافٌ ابْتِدائيٌّ؛ لِظُهورِ أنَّهُ في غَرَضٍ لا اتِّصالَ لَهُ بالكَلامِ الَّذي قَبْلَهُ"[2].

والَّذي يتبيّنُ أنّها مستأنفةٌ استئنافًا بيانيًّا؛ إذ نشأ من ذكرِ خَلْقِ الإنسان من علَقة وتعليمِهِ الكتابةِ بالقلَم، وتعليمِهِ ما لم يكُنْ يعلَمُه سؤالٌ مُفادُهُ: وما موقفُ هذا الإنسانِ من ربِّه الخالقِ المُنعِم؟ فاستأنفَ ردًّا على ذلك السُّؤالِ الضِّمْنيِّ بكلمةِ الزّجر والإبطالِ والرّدع، وذلك أوْلى من القولِ بالاستئناف الابتدائيِّ، وأنَّه مُتّصلٌ بما بعدَهُ فحسبُ.

سرُّ التَّعبيرِ بـ﴿كَلَّآ﴾، مع عدمِ تقدُّمِ ما يُزجَرُ عنهُ:

الزّجرُ والإبطالُ لما دلَّ عليه المَقال

عبَّر النَّظمُ الكريم بالحرفِ ﴿كَلَّآ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1969.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 442.

﴿ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾، وهو: "حَرْفُ رَدْعٍ وإبْطالٍ لِشَيْءٍ يَسْبِقُهُ غالِبًا في الكَلامِ، يَقْتَضي رَدْعَ المَنْسوبِ إلَيْهِ وزجرَهُ وإبْطالَ ما نُسِبَ إلَيْهِ وإنكارَهُ"(1).

"ولَيْسَ في الجُمْلَةِ الَّتي قبلَهُ ما يَحْتَمِلُ الإبْطالَ والرَّدْعَ، فوُجودُ ﴿كَلَّآ﴾ في أوَّلِ الجُمْلَةِ دَليلٌ عَلَى أنَّ المَقْصودَ بالرَّدْعِ هوَ ما تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾... الآيَةَ، وحَقُّ ﴿كَلَّآ﴾ أنْ تَقَعَ بَعْدَ كَلامٍ لإبْطالِهِ والزَّجْرِ عَنْ مَضْمونِهِ، فوُقوعُها هُنا في أوَّلِ الكَلامِ يَقْتَضي أنَّ مَعْنَى الكَلامِ الآتي بَعْدَها حَقيقٌ بالإبْطالِ وبِرَدْعِ قائِلِهِ، فابْتُدِئَ الكَلامُ بحَرْفِ الرَّدْعِ لِلْإبْطالِ"(2).

ولمّا لم يكُن هنالكَ إبطالٌ وزجرٌ لما تقدّمَه: "قال السَّجاوندِيّ: يوقَفُ على ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾؛ لأنَّ ﴿كَلَّآ﴾ بمعنى (حقًّا)، ولذا وضعَ علامةَ الوقفِ عليهِ"(3)، ووافقَهُ الجُرجانيُّ: "لِأنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ شيء، تَكونُ ﴿كَلَّآ﴾ رَدًّا لَهُ"(4)، وهو بعيدٌ للغاية.

والّذي يتبيّن عندَ جعلِها إبطالًا لما بعدَها أنَّها زجرٌ للإنسانِ الَّذي يَكفُرُ ويَطغى؛ إذ كفرانُهُ وطغيانُهُ هو الدّافعُ لذلك المضمونِ الّذي أدَّى إلى نهيِهِ عبدًا إذا صلَّى.

على أنَّ البيضاويَّ ذهبَ إلى أنّه ردعٌ لما تقدّمَه دلالةً بقوله: "﴿كَلَّآ﴾ ردعٌ لمَن كفرَ بنعمةِ اللّه تعالى عليه بطغيانِه وإنْ لم يُذكَرْ؛ لدلالةِ الكلامِ عليهِ"(5)، والغرضُ من الإبطالِ والزّجرِ مع عدمِ وجودِهِ صَريحًا المبالغةُ في الزّجرِ؛ لأنَّ مقترفَهُ قد تناسَى كلَّ النِّعَمِ الَّتي عليه، قالَ القونويّ: "لأنَّ مفتتحَ السّورةِ إلَى هذا المقطعِ يدلُّ عَلَى عِظَمِ منَّتِهِ عَلَى الإنْسانِ؛ فإذا قيل: ﴿كَلَّآ﴾ يكونُ ردْعًا للإنسانِ الَّذي قابلَ تلك النِّعَمِ بالكُفرانِ والطُّغيان.

دلالةُ ﴿إِنَّ﴾ والغرضُ منها:

عبّرَ النّظمُ الكريم بالحرفِ المشبَّه بالفعل ﴿إِنَّ﴾ بعد الرّدعِ الشَّديد والزّجرِ الدّالِّ على الوَعيد في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾؛ للدّلالةِ على التَّوكيد والتَّحقيقِ للحُكم المُثبَتِ للإنسان؛ ردًّا على مَن يشكُّ في ذلك أوْ يسعَى لإنكاره من الكافرينَ والجاحدينَ؛ إذ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 11.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 442.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 157.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 219.
(5) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 325، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 16/ 514.

لسانُهم لا يفتأ عن إنكارِ طُغيانهم؛ وإنْ لم يكن هنالك منكرٌ إنصافًا؛ فإنَّ النَّظم أكّد الحُكمَ لغرابتِه، حتَّى كأنَّه ممّا يُتوقّعُ أن يُشَكَّ فيه أوْ ينكرَه المخاطَب؛ أوْ لما يظهرُ عليه من تناسٍ لهذه الحقيقةِ، فيعمَدُ إلى الطُّغيان والتَّجاوُز على المنعِم بالكُفران، فهو توكيدٌ تحقيقيٌّ إنْ كانَ في مقابلِ منكِر حقيقيٍّ أوْ تنزيليٌّ إنْ كان في مُقابلِ غيرِ المُنكِر.

الإبطالُ والرّدع يَستدعيانِ التَّوكيدَ بالقَطْع

دلالةُ التّعريفِ بـ (أل) في ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾:

عرّف النَّظمُ الكريم ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ بحرفِ التَّعريف (أل) في قولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾؛ للدّلالةِ به إمّا على الجنس[1]؛ لأنّ "مِنْ طَبْعِ الإنْسانِ أنْ يَطْغَى إذا أحَسَّ مِنْ نَفْسِهِ الاسْتِغْناءَ، واللّامُ مُفيدَةٌ الاسْتِغْراقَ العُرْفيَّ، أي: أغْلَبُ النّاسِ في ذَلِكَ الزَّمانِ إلّا مَنْ عَصَمَهُ خُلُقُهُ أوْ دينُهُ"[2]، أوْ للجنسِ المتحقّق في الكافر دونَ المؤمن، قال الماتريديُّ: "أُريدَ به إنسانٌ دونَ إنسان؛ إذ لم يطغَ كلُّ إنسانٍ، ولا خُلْفَ يقعُ في خبرِ الله تعالى؛ فكأنَّ المرادَ منه: البعضُ"[3]، ولا يخفى أنَّ توجُّهَ الرّدع للإنسانِ المخاطَبِ بأنَّه المخلوق من علَق، والمُنعَم عليه بالتَّعليم والتَّفهيم، يُناسِبُ إرادةَ مُطلقِ الإنسان؛ حتَّى يُزجَرَ عن الطُّغيان والكُفران بمُجرّد الاستغناء، فيتناسَبُ معَ إرادةِ التَّعميمِ الكلّيِّ، ولا وجهَ للقولِ بأنَّ المرادَ بها العهديّةُ؛ لأنَّ "الآيات نزلتْ في أبي جهل؛ لأنَّ الحُكم عامٌّ في كلِّ طاغٍ مُتكبِّرٍ، والعِبرة بعُموم اللَّفظ لا بخصوصِ السَّبب"[4]، فيدخلُ أبو جهلٍ دُخولًا أوّليًّا.

مِن شأنِ الكافرين الطُّغيانُ المُبين

دلالةُ (اللّام) في ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾، والغرضُ منها:

استعملَ النَّظمُ الكريمُ (اللّام) المُزحلقة الدّاخلةَ على خبرِ ﴿إِنَّ﴾ في قولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾؛ للدّلالة بها على

غرابةُ صُدورِ الطُّغيان من المُتعرِّض للإنعام

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 157.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 442.
(3) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 479.
(4) مجمع البحوث، المعجم الوسيط: 10/ 1669.

التَّوكيدِ والتَّحقيقِ لثبوتِ الطُّغيانِ للإنسان؛ قال ابن عاشور: "تَوكيدُ الخَبَرِ بحَرْفِ التَّوكيدِ ولامِ المزحلقة؛ لِقَصْدِ زيادَةِ تَحْقيقِهِ؛ لِغَرابَتِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ مِمّا يُتَوَقَّعُ أنْ يَشُكَّ السّامِعُ فيهِ"[1]، ووجهُ الغَرابة أنَّ اللّائقَ بالإنسانِ المخلوقِ من علَقٍ، والمنعَم عليه بالتَّعليم أنْ يُؤمِنَ باللّه تعالى ربًّا، لكنّه يتوجّهُ لأربابٍ باطلةٍ لا تخلُقُ شيئًا، ولا تنفعُ في تعليمٍ أوْ تفهيم؛ فيتّخذُها من دونِ اللّه أربابًا.

دلالةُ فعلِ (الطُّغيانِ) مادّةً وصيغةً:

الإصـــرارُ على الطُّغيانِ تميُّزٌ فـي الـجـحـودِ والنُّكرانِ

عبّرَ النَّظمُ الكريم بفعلِ (الطُّغيان) مُضارعًا في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾؛ للدّلالةِ بصيغتِهِ على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ في الطُّغيان وتجاوُزِ الحدودِ مع المُنعِم عليه بالإيجادِ والعقلِ والعِلْم، وفي ذلك تثبيتٌ لطُغيانِهِ، وبيانٌ لإصرارِهِ عليه وعدمِ الانكفافِ عنه، وليدلَّ بمادّتِهِ على صدورِ أعلَى درجاتِ الكُفرِ والفُجور؛ إذِ الطُّغيانُ هو تجاوُزُ الحدودِ في كلِّ أمرٍ؛ فلا يتركُ بابًا من أبوابِ الكُفرِ والجُحودِ والفُسوقِ إلّا دخلَ منه حتَّى صارَ طاغيًا، وكيف لا يكونُ طاغيًا مَنْ كانَ مخلوقًا من علَق، منعمًا عليه بوسائلِ العِلْمِ والتَّحضُّر، ويتوجّهُ لأربابٍ باطلةٍ يعبُدُها ويشكرُها ويتركُ المُنعِمَ الحقيقيَّ؟.

قال الهرريّ: "وهذا بيانٌ للمَردوعِ والمَردوعِ عنهُ، إنْ قلنا: إنَّها حرفُ ردع"[2]، فالطّاغيةُ مردوعٌ، والطُّغيان مردوعٌ عنه، وأرى أنَّ الرّدعَ متوجِّهٌ للإنسان قبلَ صُدورِ الطُّغيانِ منهُ؛ ردعًا له عن الوقوعِ فيه.

دلالةُ ﴿أَن﴾ وتعلُّقِها بـ(اللّام) والغرضُ منهما:

تحقيقُ الطُّغيانِ بإثباتِ وقوعِهِ بالبُرهان

عبّرَ النَّظمُ الكريم بـ﴿أَن﴾ في قوله تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾؛ للدّلالة به على المصدريَّة؛ إذ يُسْبَكُ منها مع ما بعدَها مصدر مؤوَّل،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 442.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 157.

وهذا المصدر دالٌّ على التَّعليل بحرف اطّرد حذفه مع (أنْ وأنّ)[1]، قال ابن عاشور: "و﴿أَن رَّءَاهُ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿لَيَطۡغَىٰٓ﴾ بحَذْفِ لام التَّعْليلِ؛ لِأنَّ حَذْفَ الجارِّ مَعَ (أنْ) كَثيرٌ شائِعٌ، والتَّقْديرُ: (إنَّ الإنْسانَ ليطْغى لرُؤْيَته نَفْسِه مُسْتَغْنيًا)[2]، وفائدةُ التّعبيرِ بالمصدرِ المؤوَّل دونَ الصَّريح الإشارةُ إلى أنَّ الطُّغيانَ كان لذاتِ رُؤيتِهِ نفسَه مُستغنيًا دون حالٍ من أحوالِهِ وشأنٍ من شؤونِهِ، مع ما فيه من التَّحقُّق بوقوعِ ذلك الفعلِ لقوّةِ ارتباطِه بالزَّمن الماضي المفيدِ لتحقُّقِ الوقوع.

بقي أنَّ تعليلَ الطُّغيان دالٌّ على إثباتِ تحقُّقِه بالبرهان، فلا يشكُّ عاقلٌ في صدورِهِ من النُّفوسِ المَريضةِ بداءِ الكِبْرِ.

البُرهانُ اللّمّيّ والإنّيُّ في ﴿أَن رَّءَاهُ﴾:

الاســـتـــدلالُ بالواقِعِ على ما في الطَّبائعِ

علّلَ النّظمُ الكريمُ الطُّغيانَ برؤيةِ الإنسانِ نفسَهُ مُستغنيًا، مع أنَّ تلك الرُّؤيةَ منبعثةٌ من الطُّغيان، وذلك في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾، وذلك مؤدٍّ للدّور[3]، ويندفعُ بالتّفرقةِ بينَ (البرهانِ اللّمّيِّ والبرهانِ الإنّيّ)؛ فإنَّ رؤيةَ المرءِ نفسَه مُستغنيًا علّةٌ وقوعيّةٌ خارجيّةٌ للطُّغيان، وهو المسمَّى بالبُرهانِ اللّمّيِّ، والطُّغيانُ علّةٌ ذهنيّةٌ دافعةٌ لرؤيةِ المَرءِ نفسَه مُستغنيًا، وهو المسمَّى بالبُرهان الإنّيِّ، فلا دورَ حينَئذٍ؛ وذلك مثلُ (الحمّى) ودلالتُها على وجودِ المرضِ في الجسم فهي علّةٌ خارجيّةٌ دالّةٌ وبرهانٌ لمّيٌّ، وأمّا وجودُ المرضِ فهو العلّةُ الحقيقيّةُ للحُمَّى وبرهانٌ إنّيٌّ، وفائدةُ العُدول عن العلّةِ الحقيقيَّة إلى العلّةِ الوقوعيَّة الاستدلالُ بالظّاهرِ المَحسوسِ على الخُلُقِ النّفسيِّ غيرِ المَحسوس.

دلالةُ فعلِ (الرُّؤية) مادّةً وصيغةً:

عبَّر النَّظمُ الكريم بفعلِ (الرّؤية) ماضيًا في قولِهِ تعالى: ﴿أَن

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 157.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 443.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 353.

مَبعَثُ الطُّغيانِ التَّيقُّنُ بالأموالِ والأعوانِ

﴿رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على تحقُّقِ وقوعِ الرُّؤيةِ منه تحقُّقًا مقطوعًا به؛ إذ من عادةِ الطُّغاة والمتكبِّرين أنْ يَرَوا أنفُسَهم بأموالهم وأعوانِهم مُستغنينَ عن الاحتياجِ والافتقارِ لغيرهم، وبمادّتِه على الرُّؤيةِ العِلميَّة وجملةُ ﴿ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ مفعولٌ به ثانٍ، وفائدةُ (رأى) العِلْميّة أنّها تُعطي دلالةَ الاعتقادِ واليقين باستغنائِهِ بما لدَيهِ عنِ الاحتياجِ لغيرِهِ.

مَرْجِعُ ضميرَيِ الغَيبة في ﴿رَّءَاهُ﴾:

مِـن شـدّةِ الاعـتـداد والإعجاب أورد فعلُ القلبِ في الخِطاب

عبّرَ النَّظمُ الكريم بضميرين للغَيبة في قولِهِ تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ فقدِ اشتملَ الفعلُ ﴿رَّءَاهُ﴾ على ضميرِ الفاعلِ المستترِ وتقديرُهُ (هو) وعلى ضميرِ المفعولِ به المنصوبِ الظّاهر (الهاء)، ومَرجِعُهما واحدٌ وهو (الإنسان)[1]، والتَّقدير: رأى الإنسانُ نفسَه مُستغنيًا عن غيرِهِ، قالَ ابنُ عاشور: "وَضميرُ ﴿رَّءَاهُ﴾ المُسْتَتِرُ المَرْفوعُ على الفاعليّة، وضميرُهُ البارزُ المَنْصوبُ على المفعوليّة، كِلاهُما عائِد إلَى ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾، أي: أن رأى نَفسَهُ اسْتغنَى، ولا يَجْتَمِعُ ضَميرانِ مُتَّحِدا المَعادِ؛ أحَدُهُما فاعِلٌ، والآخَرُ مَفعولٌ في كَلامِ العَرَبِ، إلّا إذا كانَ العامِلُ مِنْ بابِ (ظَنَّ وأخَواتِها) كَما في هَذِهِ الآيَةِ، قالَ الفَرّاءُ: والعَرَبُ تَطْرَحُ النَّفْسَ مِنْ هَذا الجِنْسِ (أي: جِنْسِ أفْعالِ الظَّنِّ والحُسْبانِ) تَقولُ: رَأيْتُني وحَسِبْتُني، ومَتَى تُراكَ خارِجًا، ومَتَى تَظُنُّكَ خارِجًا، وأُلْحِقَتْ (رَأى) البَصَريَّةُ بـ(رَأى) القَلْبيَّةِ عِنْدَ كَثيرٍ مِنَ النُّحاةِ[2]. وسرُّ الجمعِ بينَ الضَّميرين في هذه الأفعال أنَّ الظّانَّ والمعتقِدَ أعلَمُ بحالِ نفسِهِ؛ لأنَّها أفعالٌ قلبيّةٌ، بخلافِ أفعالِ الجَوارحِ إذ لا يجوزُ أنْ يقول: (ضَرَبْتُني)، وإذا تقرّرَ هذا، فيكونُ اختيارُ هذا التَّركيب في هذا الموطنِ تصويرًا بالغَ الدِّقَّة في اعتدادِ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 220.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 445.

المتكبِّر بنفسِه، حتَّى إنَّه لا يرى إلّا ذاتَهُ، ولا يفصِلُ بينَ نفسِهِ الرّائية ونفسِهِ المرئيّةِ بفاصلٍ من شدّةِ العُجْبِ.

دلالةُ فعلِ (الاستغناءِ) مادّةً وصيغةً:

الاستغناء خُلُقٌ نفسيٌّ للمتكبِّرين بلا استثناء

عبّر النَّظمُ الكريمُ بفعلِ (الاستغناء) ماضيًا في قولِهِ تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على تحقُّقِ وقوعِ الاستغناءِ تحقُّقًا على سبيلِ القَطْعِ، بالحصول دونَ مجرَّدِ الفرضِ والاحتمال، واختارَ صيغةَ المَزيد بالسّين والتّاء؛ للدّلالة على المبالغةِ في الغِنَى المتحقِّق بالمالِ والأهلِ والولَد والأنصارِ والأعوان، قال ابن عاشور: "والاسْتِغْناءُ: شِدَّةُ الغِنَى، فالسّينُ والتّاءُ فيهِ لِلْمُبالَغَةِ في حُصولِ الفِعْلِ مِثْلَ اسْتَجابَ واسْتقرَّ"[1] في حين رأى الرّازيُّ أنَّها دالَّة على الطَّلب بقوله: "إنَّ (سينَ) اسْتَغْنى سينُ الطّالِب، والمَعْنَى أنَّ الإنْسانَ رَأى أنَّ نَفْسَهُ إنَّما نالَتِ الغِنَى؛ لأنَّها طَلَبَتْهُ وبَذَلَتِ الجُهْدَ في الطَّلَبِ، فنالَتِ الثَّرْوَةَ والغِنَى بسَبَبِ ذَلِكَ الجُهْدِ، لا أنَّهُ نالَها بإعْطاءِ اللّه وتَوْفِيقِهِ"[2] وهو توجيهٌ بعيدٌ؛ لأنَّ المعنى في حصولِ الغِنى وأثرِهِ في الطُّغيان، فيبعُدُ أنْ يكونَ لطلب الغنى.

بقي أنَّ الفعلَ يدلُّ بمادّته على عدمِ الاحتياجِ والافتقارِ لغيرِهِ على سبيلِ الكَثرةِ والمُبالغة.

دلالةُ حذفِ المُتعلَّقَيْنِ بالفعلِ ﴿ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾:

مِن العُقوق الاستغناءُ عمّنْ منحَ الحُقوق

حذفَ النَّظمُ الكريمُ المُتعلَّقَيْنِ بالفعلِ ﴿ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾؛ وهما (به وعنه)؛ لإرادةِ العموم؛ إذِ الاستغناءُ يكون بالمالِ والأهل والجاهِ والنّسَب والأنصار والأعوانِ وغيرِها، ويكونُ عن اللّه تعالى واتّباعِ رُسُلِهِ والانقيادِ لأوامِرِه وغيرها، فكانَ في حذفِ المتعلّقين تحقيقٌ للعمومِ وإظهارٌ لشدّةِ الاستغناءِ وكمالِهِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 442.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 220.

ونسيَ هذا الإنسانُ أنَّ المانِعَ لما تمَّ الاستغناءُ به وهو (الله) تعالى هو الَّذي استُغنيَ عنهُ.

نُكْتَةُ فصلِ جُملةِ ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾:

فصلَ النَّظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ عمّا قبلَه؛ إمّا لكونِهِ جملةً اعتراضيّةً بين المقدِّمة والمَقصَد، والغرضُ من الاعتراضِ بها: "المَوْعِظَةُ والتَّهْديدُ عَلَى سَبيلِ التَّعْريضِ لِمَنْ يَسْمَعُهُ مِنَ الطُّغاةِ، والتَعْليمُ لِلنَّبيءِ ﷺ والتَّثْبيتُ لَهُ، أي: لا يَحْزُنْكَ طُغْيانُ الطّاغي؛ فإنَّ مَرْجِعَهُ إِلَيَّ، ومَرْجِعُ الطّاغي إلَى العَذابِ"[1].

المَوعظةُ والتّهديد لكلِّ طاغيةٍ عَنيد

وإمّا لكونها استئنافًا بيانيًّا جوابًا عن سؤالٍ نشأ مِن قولِهِ: ﴿رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾؛ مُفادُهُ: وهل استغناؤُهُ عن الله تعالى حقيقيٌّ؟ فأجابَ بـ "أنَّ اسْتِغْناءَهُ غَيْرُ حَقيقيٍّ؛ لِأَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى اللهِ في أَهَمِّ أُمورِهِ، ولا يَدْري ماذا يُصَيِّرُهُ إِلَيْهِ رَبُّهُ مِنَ العَواقِبِ؛ فلا يَزِدْهُ بِغِنًى زائِفٍ في هَذِهِ الحَياةِ"[2].

دلالةُ توالي التَّوكيدات:

أكَّد النَّظمُ الكريمُ قولَه تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ بجملةٍ منَ المُؤكِّدات، وهي ﴿إِنَّ﴾، وتقديمُ ما حقّهُ التَّأخير ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾، واسميّةُ الجملة؛ لغرضِ ردِّ أيِّ إنكارٍ من الطُّغاة للعَودةِ إلى الله تعالى بعدَ الموتِ بالنّشر والحَشر والجَزاء على أعمالِهم.

اجتماعُ مؤكِّدات الخَبَر لإثباتِ صحَّة البَعث والحَشْر

دلالةُ حرفِ الجَرِّ ﴿إِلَىٰ﴾، والغرض منه:

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بحرفِ الجرِّ ﴿إِلَىٰ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾؛ للدّلالة على انتهاءِ غايةِ الرُّجوع بالوصولِ إليه تعالى، ولمّا كان المولى تعالى منزَّهًا عن المكانِ فالرُّجوعُ إلى الرَّبِّ كنايةٌ عن الموتِ أوِ الحياةِ بعدَ الموتِ والعودةِ إليه تعالى للحسابِ والجَزاء على

مَهما طالَ العُمْر فالمآل إلى القَبْر

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 445.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 445.

الأعمالِ. وفي إيراد ﴿إِلَىٰ﴾ وعظٌ للمُتكبِّرين، وتهديدٌ لهم بأنَّ الدُّنيا ليست دارَ إقامةٍ، فلا بدَّ فيها من الرَّحيل.

نُكْتةُ الإضافةِ في ﴿رَبِّكَ﴾:

المُتفرِّدُ بالرّبوبيَّة تعـودُ إليـه الخلائقُ بالكلّيّة

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الرَّبِّ) إلى ضميرِ المخاطَب العائد إلى النَّبيِّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾؛ بناءً على عدم إرادةِ الالتفاتِ؛ للدّلالة على تشريفِ النَّبيِّ ﷺ وطمأنتِه بأنَّ الطّاغيةَ والمتكبِّرَ يعودُ للحسابِ والعذابِ، وأنَّك يا محمّد ﷺ تعودُ للرّحَمات والمسرّات والبرَكات والدّخولِ في الجنّات، وللإشارةِ إلى أنَّ ربّك هو الرَّبُّ الحقيقيُّ الَّذي تعودُ إليه الخلائقُ كلُّها، وأمّا تلك الأربابُ الباطلةُ فلا يعودُ إليها شيء لعدمِ خالقيّتِها، فمَنِ أطاعَك نجا وفازَ، ومنْ عصاك خابَ وخَسِرَ مَسعاه.

سرُّ الالتفاتِ في ﴿رَبِّكَ﴾:

المـواجـهـةُ بالخطاب لشِدَّةِ التَّحذير وقـوّةِ العِتاب

التفتَ النّظمُ الكريم من ضميرِ الغَيبة إلى ضميرِ المُخاطَب في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾؛ فيكونُ الضّمير عائدًا إلى ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ الَّذي يطغَى، فلم يقل: (إنَّ إلى ربِّه الرُّجعى)؛ للتَّهديدِ والتَّحذيرِ من عاقبةِ الطُّغيان[1]، إذِ الكلامُ بطريقِ المواجهة والمُباشَرة أشدُّ تهديدًا وأكثرُ تحذيرًا، وأمّا لو كانَ الخطابُ إلى النَّبيِّ ﷺ فلا التفاتَ أصلًا فيه، وأوضحَ القونويّ الالتفاتَ، وضعّفَ رجوعَ الضّمير إلى النَّبيِّ ﷺ بقوله: "وجهُ الالتفات المختصِّ بهذا الموقعِ التَّهديدُ؛ إذِ الخِطابُ في مقامِ العِتاب أشدُّ تحذيرًا وآكَدُ تهديدًا، ولم يَلتفتْ [البيضاويّ] إلَى ما قيلَ من جوازِ كونِ الخطابِ للرّسول ﷺ، والتَّهديدُ والتَّحذيرُ بحالِه أيْضًا؛ لأنَّه لا يَخلو عَن دَغدغةٍ"[2]، بل نرى في حالةِ عَوْدِه إلى النَّبيِّ الأكرمِ ﷺ أنَّ في

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 221.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 353.

التَّركيبِ تهديدًا وتأنيسًا؛ فهو للطُّغاة مُهدِّد ورادِعٌ، وللنَّبيِّ ﷺ مُؤنِسٌ ومُسَلٍّ.

سرُّ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾:

الحَصْرُ والاهتمام يَنسجِمان مع المَقصَدِ مِنَ الكلام

قدّمَ النَّظمُ الكريمُ الجارَّ والمجرورَ ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ المتعلِّقَ بالخبر المحذوفِ على المبتدأ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾؛ للدّلالة إمّا على التَّخصيصِ والحَصْر، ويكونُ من قصرِ المَوصوف في الصّفة؛ إذِ الرّجوع والعودُ للحِساب والجزاءِ يكونُ للرَّبِّ تعالى لا إلى غيرِهِ، قال القونويّ: "وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ للقصرِ، أي رجوعُك إلى الواحدِ القهّار لا إلَى غيرِهِ، فينتقمُ منكَ إنْ دمتَ عَلَى طُغيانِك"(1)، وأمّا لو أُريدَ بالرُّجوع الاحتياجُ والافتقارُ لعدمِ كفايةِ ما استغنَوا به من الأهلِ والمالِ والولَد فإنَّ: "تَقْديمَ ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ عَلَى ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾؛ لِلاهْتِمامِ بذَلِكَ"(2).

دلالةُ التّعريف بـ(أل) في ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾:

حقيقةُ الرُّجوع بالعَوْدةِ إلى اليومِ المَجموع

عرّفَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ مَصدرًا(3) في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾؛ للدّلالة على الجنسِ والحقيقة؛ أي: إنَّ حقيقةَ العودِ والرّجوعِ يتحقّقُ بالعودِ إليه، وأمّا الرُّجوعاتُ الدُّنيويَّة إلى ما كانَ عليه الإنسانُ من أماكنَ وأحوالٍ وصفاتٍ فهو عَوْدٌ مؤقّت بانتظارِ العَوْدِ الحقيقيِّ المؤجَّل؛ فيكونُ العودُ بحقيقتِهِ وماهيَّتِهِ متحقّقًا بالرُّجوع إليهِ تعالى.

دلالةُ الكنايةِ في ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾:

الرُّجوع إلى ربِّ الأربابِ لِرُؤيةِ الثّواب والعِقاب

كنَّى النَّظمُ الكريم بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ عن لازمِهِ، وهو إمّا رُؤيةُ ثوابِ الطّاعةِ للمُؤمنين، وحُصولِ العِقاب

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 353.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 446.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 445.

للطُّغاةِ والظّالمين، أوْ بالرُّجوع إلى النُّقصان والفَقر كما ردَّه من النُّقصانِ إلى الكمالِ ومنَ الفَقر إلى الغِنى، قال الرّازيُّ: "وَفي مَعْنَى الآيَةِ وجْهانِ؛ أحَدُهُما: أنَّهُ يَرَى ثَوابَ طاعَتِهِ وعِقابَ تَمَرُّدِهِ وتَكَبُّرِهِ وطُغْيانِهِ، والثّاني: أنَّهُ تَعالَى يَرُدُّهُ ويُرْجِعُهُ إلَى النُّقْصانِ والفَقْرِ والمَوْتِ، كَما رَدَّهُ مِنَ النُّقْصانِ إلَى الكَمالِ، حَيْثُ نَقَلَهُ مِنَ الجَماديَّةِ إلَى الحَياةِ، ومِنَ الفَقْرِ إلَى الغِنَى، ومِنَ الذُّلِّ إلَى العِزِّ، فما هَذا التَّعَزُّزُ والقوَّةُ؟"[1]، والكنايةُ الأولى أوضَحُ وأقرَبُ.

دلالةُ الحقيقةِ والمَجاز في لفظِ ﴿ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾:

توهُّمُ الطّاغيةِ الاستغناءَ وعدمَ افتقاره يصل به إلى الإنكار

عبّرَ النَّظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾؛ فإنْ كانتِ الجملةُ اعتراضيّةً بينَ مقدِّمة السّورةِ ومقصدِها، وأنَّ الغاية منها التَّهديدُ والتّحذير من العودةِ إلى الله تعالى للحِساب والجزاءِ فإنَّ ﴿ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾ مُستعملةٌ بمعناها الحقيقيِّ وهو العَوْدُ والرُّجوع، وأمّا إنْ كانتِ الجملةُ مرتبطةً بقولِهِ: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ على أنَّه إنكارٌ وبيانٌ لذلك الاستغناءِ المتوهَّم عن الله تعالى فتكونُ ﴿ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾ مستعملةً في معناها المَجازيِّ، وهو عدمُ الاستغناءِ بمُلازمةِ الرُّجوعِ إليه في الدُّنيا قبلَ الآخرة، قال ابن عاشور: "وَفيهِ مَعْنًى آخَرَ، وهوَ أنَّ اسْتِغْناءَهُ غَيْرُ حَقيقيٍّ؛ لِأنَّهُ مُفْتَقِرٌ إلَى اللّه في أهَمِّ أُمورِهِ، ولا يَدْري ماذا يُصَيِّرُهُ إلَيْهِ رَبُّهُ مِنَ العَواقِبِ؛ فلا يَزِدْهُ بِغِنًى زائِفٍ في هَذِهِ الحَياةِ، فيَكونُ ﴿ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾ مُسْتَعْمَلًا في مَجازِهِ، وهوَ الِاحْتياجُ إلَى المَرْجوعِ إلَيْهِ"[2]، ويترتّبُ على هذه الدّلالةِ المَجازيَّة للرُّجعَى أنَّ توكيدَ الخبر: "بِـ ﴿إِنَّ﴾ مُراعًى فيهِ المَعْنَى التَّعْريضيُّ؛ لِأنَّ مُعظمَ الطُّغاة يَنسَون هَذِهِ الحَقيقَةَ، بحَيْثُ يُنزَلون مَنْزِلَةَ مَنْ يُنْكِرُها"[3].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 221.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 445.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 445.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإياب والإنابةُ والرُّجوع:

الإيابُ هو الرُّجوع إلى مُنتهَى المقصَد، والرُّجوعُ يكون لذلك ولغيرِه، ألا ترى أنّه يقالُ: رجعَ إلى بعضِ الطَّريق، ولا يقال: آبَ إلى بعضِ الطَّريق. والفرقُ بينَ الرّجوع والإنابة أنّ الإنابةَ الرّجوعُ إلى الطّاعة؛ فلا يقالُ لمَن رجعَ إلى معصيةٍ: إنّه أنابَ[1].

الإيـابُ والإنـابةُ أخـصُّ مُـطلقًا منَ الرّجوعِ

التَّوكيدُ وعدَمُه في الآيتين:

عبّرَ النَّظمُ الكريم بـ(اللّام) المؤكِّدة لطُغيانِ أبي جهل في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ مع أنَّه لم يَدّعِ الرُّبوبيَّة، في حين عبّر عن فرعونَ وقد ادَّعى الرُّبوبيّة بدونِ التَّوكيد، فقال: ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٢٤﴾ [طه: 24]، وأجابَ الرّازيُّ عن ذلك بوجوه؛ أحَدُها: أنَّهُ قالَ لِموسَى: ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٢٤﴾ [طه: 24] وذَلِكَ قَبْلَ أنْ يَلْقاهُ موسَى، وقَبْلَ أنْ يَعْرِضَ عَلَيْهِ الأدِلَّةَ، وقبل أنْ يدّعيَ الرُّبوبيَّةَ، وأمّا هاهنا فإنَّهُ تَعالَى ذَكَرَ هَذِهِ الآيَةَ تَسْلِيَةً لِرَسولِهِ حينَ رَدَّ عَلَيْهِ أقْبَحَ الرَّدِّ. وثانيها: أنَّ فِرْعَوْنَ مَعَ كَمالِ سُلْطَتِهِ ما كانَ يَزيدُ كُفْرُهُ عَلَى القَوْلِ، وما كانَ ليَتَعَرَّضَ لِقَتْلِ موسى ﷺ، ولا لِإيذائِهِ، وأمّا أبو جَهْلٍ فهوَ مَعَ قِلَّةِ جاهِهِ كانَ يَقْصِدُ قَتْلَ النَّبيِّ ﷺ وإيذاءَهُ. وثالِثُها: أنَّ فِرْعَوْنَ أحْسَنَ إلَى موسَى أوَّلًا، وقالَ آخِرًا: ﴿ءَامَنتُ﴾ [يونس: 90]، وأمّا أبو جَهْلٍ فكانَ يَحْسُدُ النَّبيَّ في صِباهُ، وقالَ في آخِرِ رَمَقِهِ: (بَلِّغوا عَنّي مُحَمَّدًا أنّي أموتُ ولا أحَدَ أبْغَضُ إلَيَّ مِنْهُ). ورابِعُها: أنَّهُما وإنْ كانا رَسولَيْنِ لَكِنَّ الحَبيبَ في مُقابَلَةِ الكَليمِ كاليَدِ في مُقابَلَةِ العَيْنِ، والعاقِلُ يَصونُ عَيْنَهُ فوْقَ ما يَصونُ يَدَهُ، بَلْ يَصونُ عَيْنَهُ باليَدِ، فلهذا السّبب كانتِ المبالغةُ هاهنا أكثرَ"[2].

قُـبْـحُ الـرَّدِّ عـلى الـرّسـول استدعى توكيدَ عـملِ الطّاغيةِ المَرْذول

(1) الرّاغب، المفردات: (رجع).

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 220.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والستون،
سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 67 ، 810 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-69-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 67 : المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-69-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4934554 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"